

تأثير خصائص لجان المراجعة على الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات
دراسة تطبيقية على المصارف التجارية في سوق الأوراق المالية في تركيا

The Impact of Audit Committee Characteristics on Corporate Social Responsibility Disclosure: An Empirical Study on Commercial Banks in the Turkey Stock Exchange

عماد محمد فنير

كلية الاقتصاد، جامعة بنغازي - ليبيا، imadfnir@gmail.com

تاريخ التسليم: 2026/04/22 تاريخ القبول: 2026/05/29

Abstract

This study aimed to examine the impact of audit committee characteristics on the level of Corporate Social Responsibility (CSR) disclosure in 12 Turkish banks for the year 2024. Using multiple regression analysis, the results revealed no statistically significant impact of audit committee characteristics (size, activity, independence, and expertise) on disclosure. Conversely, "bank size" and "financial leverage" emerged as significant influencing variables. The study concludes that CSR disclosure in Turkish banks is a corporate behavior driven by compliance with international standards (GRI) and national regulatory requirements, rather than being a direct reflection of audit committee characteristics.

Keywords: Audit Committees, Corporate Social Responsibility, Environmental and Social Disclosure, GRI Standards, Governance and Sustainability.

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى قياس أثر خصائص لجان المراجعة على مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات وتمثل مجتمع الدراسة في (12) مصرفاً مدرجاً في سوق الأوراق المالية في اسطنبول لعام 2024. وباستخدام تحليل الانحدار المتعدد، أظهرت النتائج عدم وجود تأثير ذي دلالة إحصائية لخصائص اللجنة (الحجم، النشاط، الاستقلالية، الخبرة) على الإفصاح، بينما برز حجم المصرف والرافعة المالية كمؤثرات مؤثرة. وتخلصت الدراسة إلى أن الالتزام بالإفصاح في المصارف التركية يعد سلوكاً مؤسسياً ناتجاً عن الامتثال للمعايير الدولية (GRI) والضوابط الرقابية الوطنية، أكثر من كونه انعكاساً لخصائص لجان المراجعة.

الكلمات المفتاحية: لجان المراجعة، المسؤولية الاجتماعية للشركات، الإفصاح البيئي والاجتماعي، معايير GRI، الحوكمة والاستدامة.

1. مقدمة:

شهدت بيئة الأعمال العالمية في الآونة الأخيرة تحولا جوهريا في أولويات تقارير الشركات، حيث لم يعد الأداء المالي وحده كافيا لتقييم نجاح واستمرارية المؤسسات. فقد برزت الحاجة الملحة للإفصاح عن الأداء البيئي والاجتماعي وحوكمة الشركات (ESG) [Environmental, Social, and Governance] (Arslan et al., 2024). ويعد هذا التوجه نحو الشفافية غير المالية أداة استراتيجية لتعزيز ثقة المستثمرين وتقليل فجوة المعلومات بين الإدارة والمجتمع (Belouadah, 2026).

وفي ظل هذه التحولات، تبرز حوكمة الشركات كإطار تنظيمي يضمن كفاءة هذا الإفصاح، حيث تلعب لجان المراجعة دورا محوريا بصفقتها الركيزة الأساسية للرقابة داخل مجلس الإدارة. فلم يعد دور اللجنة مقتصرًا على ضمان جودة القوائم المالية فحسب، بل امتد ليشمل الإشراف على المخاطر غير المالية وضمان مصداقية التقارير البيئية والاجتماعية (Akinloye et al., 2025). وتؤكد الأدبيات المحاسبية أن فاعلية هذه اللجنة ترتبط بشكل وثيق بخصائصها الهيكلية، مثل استقلال أعضائها، وخبراتهم المالية، وحجم اللجنة، وتكرار اجتماعاتها، حيث تسهم هذه الخصائص في تعزيز الرقابة والحد من ممارسات التكتّم على المعلومات (Razali et al., 2025; Chulim et al., 2025).

ويكتسب هذا الموضوع أهمية خاصة في القطاع المصرفي، نظرا للدور الحيوي الذي تلعبه المصارف في تمويل المشاريع وتوجيه الاقتصاد نحو الاستدامة. فالمصارف ليست مجرد مؤسسات مالية، بل هي محرك أساسي للمسؤولية الاجتماعية والبيئية عبر سياسات الإقراض والاستثمار الأخضر (Hunjra et al., 2025). وبالرغم من وجود دراسات عديدة تناولت هذه العلاقة في أسواق ناشئة مختلفة مثل ماليزيا ونيجيريا والسعودية، إلا أن القطاع المصرفي في تركيا يمثل حالة دراسية فريدة نظرا للتطورات التنظيمية السريعة في سوق الأوراق المالية التركي وسعي المصارف التجارية هناك لمواكبة المعايير الدولية للإفصاح (Almashhadani & Almashhadani, 2023).

وعليه، تسعى هذه الدراسة إلى سد الفجوة البحثية في البيئة العربية والتركية لمدى التشابه بينهم في الخصائص ومعدل التطور، من خلال استقصاء الدور الذي تلعبه خصائص لجان المراجعة في توجيه وتحسين مستويات الإفصاح البيئي والاجتماعي. ومن هنا، تتمثل مشكلة الدراسة في التساؤل عن مدى قدرة لجان المراجعة بمواصفاتها الحالية على التأثير في جودة الشفافية غير المالية في المصارف التركية. وبناء على ذلك، تهدف هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة بين خصائص لجان المراجعة ومستوى الإفصاح عن معلومات المسؤولية الاجتماعية (اجتماعية وبيئية) في المصارف التجارية المدرجة في سوق الأوراق المالية في تركيا، وصولا إلى تقديم توصيات تساهم في تطوير أطر الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية في هذا القطاع الحيوي.

2. الدراسات السابقة:

تناولت دراسة (Appuhami & Tashakor, 2017) بعنوان "أثر خصائص لجنة المراجعة على الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات: تحليل للشركات الأسترالية"، وهدفت إلى استكشاف كيفية تأثير خصائص اللجنة مثل الحجم والاجتماعات والاستقلالية والخبرة والتنوع على مستوى الإفصاح الاختياري. وطبقت الدراسة على عينة مكونة من 300 شركة مدرجة في بورصة الأوراق المالية الأسترالية (ASX)، حيث اعتمد الباحثان على منهجية تحليل الانحدار المتعدد (Multiple Regression Analysis). وتوصلت النتائج إلى أن حجم لجنة المراجعة وتكرار اجتماعاتها واستقلاليتها والتنوع الجنسي فيها تؤثر بشكل إيجابي ومعنوي على مستوى الإفصاح، بينما لم تجد الدراسة دليلاً إحصائياً على أثر الخبرة المالية للأعضاء في تلك البيئة.

وفي عام 2019، قدمت دراسة (Buallay & Aldhaen, 2019) بعنوان "العلاقة بين خصائص لجنة المراجعة ومستوى الإفصاح عن تقارير الاستدامة"، بحثاً هدف إلى تحديد مدى ارتباط هيكل اللجنة بنشر تقارير الاستدامة الشاملة في مملكة البحرين. شملت الدراسة الشركات المدرجة في بورصة البحرين، واستخدمت أسلوب تحليل الارتباط وانحدار البيانات المستعرضة. وأكدت النتائج وجود علاقة ارتباط قوية وطردية بين فعالية لجنة المراجعة وزيادة مستويات الإفصاح عن الاستدامة، مما يعزز دور الحوكمة في دعم التقارير غير المالية في الأسواق الخليجية.

أما دراسة (Qaderi et al., 2020) التي حملت عنوان "مميزات لجنة المراجعة والإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات: أدلة إضافية من سوق ناشئ"، فقد سعت إلى قياس مستوى الإفصاح واختبار أثر مميزات اللجنة عليه في الأردن. وطبقت الدراسة على عينة شملت 576 مشاهدة لشركات صناعية وخدمية مدرجة في بورصة عمان، مستخدمة تحليل المحتوى (Content Analysis) وتقنيات الانحدار المتعدد. وكشفت النتائج أن مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية لا يزال منخفضاً في الأردن، كما أظهرت أن تأثير خصائص لجنة المراجعة لم يكن بالقوة المتوقعة، مما يشير إلى ضعف الأطر التنظيمية في الأسواق الناشئة آنذاك.

وفي نفس السياق، بحثت دراسة (Khoiriyah et al., 2022) بعنوان "دور لجنة المراجعة في الإفصاح عن الاستدامة المؤسسية"، أثر حجم اللجنة وخبرتها المالية ونشاطها على تقارير الاستدامة في شركات القطاع الصناعي بإندونيسيا. اعتمدت الدراسة على بيانات 77 شركة مدرجة في بورصة إندونيسيا، واستخدمت طريقة المربعات الصغرى العادية (Ordinary Least Square - OLS) لتحليل البيانات. وأثبتت النتائج أن حجم لجنة المراجعة هو المتغير الأكثر تأثيراً إيجابياً على الإفصاح، في حين كان أثر الخبرة المالية وعدد الاجتماعات أقل وضوحاً في هذا القطاع.

كما ركزت دراسة (Song, 2022) بعنوان "تأثير خصائص لجنة المراجعة على العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية وجودة الأرباح"، على فحص دور اللجنة كمتغير معدل في الشركات الكورية الجنوبية. واستخدمت

الدراسة تحليل الانحدار المتعدد للبيانات (Panel Data Regression). ووجدت النتائج أن لجان المراجعة القوية (من حيث الاستقلالية والخبرة والنشاط) تعمل كأداة رقابية تمنع الإدارة من استخدام أنشطة المسؤولية الاجتماعية كغطاء لتمرير ممارسات إدارة الأرباح، مما يعزز جودة التقارير المالية وغير المالية معاً. وفي دراسة متخصصة بالإفصاح البيئي، بحثت دراسة (Olagunju et al., 2023) بعنوان "خصائص لجنة المراجعة والإفصاح البيئي بين الشركات غير المالية المدرجة في نيجيريا"، أثر ميزات اللجنة على نوعية وحجم الإفصاح البيئي لعينة من 70 شركة. وطبقت الدراسة نموذج التأثيرات الثابتة (Fixed Effect) ونموذج المربعات الصغرى المعممة (FGLS). وخلصت النتائج إلى أن استقلالية اللجنة والتنوع الجنسي هما المحركان الأساسيان للإفصاح البيئي، في حين وصفت أثر حجم اللجنة وتكرار اجتماعاتها بأنه "ضئيل" وغير جوهري في البيئة النيجيرية.

كذلك تناولت دراسة (Almashhadani & Almashhadani, 2023) بعنوان "أثر خصائص لجنة المراجعة على المسؤولية الاجتماعية للشركات"، التفاعلات بين حجم اللجنة والخبرة المالية في الشركات الصناعية بالبحرين. استخدمت الدراسة منهجية المربعات الصغرى العادية (OLS) لتحليل البيانات الثانوية المستمدة من التقارير السنوية لعام 2020. وأكدت النتائج أن الخبرة المالية والمحاسبية لأعضاء اللجنة هي المحرك الأساسي لرفع جودة وكثافة تقارير المسؤولية الاجتماعية، نظراً لقدرة الأعضاء الخبراء على تقييم المخاطر الاستراتيجية بشكل أفضل.

وفي عام 2024، قدمت دراسة (Arslan et al., 2024) بعنوان "خصائص لجنة المراجعة وإفصاحات الاستدامة - منظور التحليل البعدي"، رؤية عالمية شاملة تهدف إلى فك الاشتباك حول تضارب نتائج الدراسات السابقة. اعتمدت الدراسة على منهجية التحليل البعدي (Meta-analysis) وتحليل الانحدار البعدي (Meta-regression) لـ 93 بحثاً محكماً حول العالم. وأكدت النتائج أن خصائص لجنة المراجعة تلعب دوراً حيوياً عالمياً، لكن هذا الدور يتأثر بمتغيرات الدولة مثل جودة التقارير المالية ومؤشر التقدم الاجتماعي، مما يستوجب دراسة كل بيئة بشكل منفصل.

وعلى مستوى القطاع المصرفي، بحثت دراسة (Akinloye et al., 2025) بعنوان "أثر خصائص لجنة المراجعة على إفصاحات المسؤولية الاجتماعية للبنوك المدرجة في نيجيريا"، مدى استجابة البنوك لآليات الحوكمة. استخدمت الدراسة تحليل الانحدار للبيانات (Panel Regression)، وأظهرت النتائج أن استقلالية اللجنة وخبرتها المالية ترتبطان بشكل إيجابي وثيق بمستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، مشددة على أن البنوك تمثل قطاعاً رائداً في تبني معايير الاستدامة.

وأخيراً، ركزت دراسة (Belouadah, 2026) بعنوان "دور خصائص لجنة المراجعة في تعزيز جودة إفصاحات المحاسبة عن البيئة والمجتمع والحوكمة (ESG)"، على جودة الإفصاح في السوق السعودي. شملت العينة 78 شركة مدرجة (234 مشاهدة)، واستخدمت الدراسة نماذج انحدار البيانات (Panel Data Regression). ووجدت علاقة إيجابية معنوية للاستقلالية والخبرة، بينما كشفت عن نتيجة لافئة وهي وجود

علاقة سلبية لفترة بقاء الأعضاء الطويلة في اللجنة، حيث قد تؤدي طول المدة إلى إضعاف الروح النقدية للأعضاء تجاه ممارسات الإدارة.

من خلال استعراض الدراسات السابقة الممتدة بين عامي (2017 و 2026)، يتضح وجود تباين ملحوظ في النتائج حول أثر "حجم اللجنة" و"عدد الاجتماعات" على الإفصاح، حيث اعتبرتها بعض الدراسات شكلية تنظيمية بينما رآها البعض الآخر مؤشراً على النشاط الرقابي. في المقابل، أجمعت معظم الدراسات الحديثة، خاصة تلك التي استخدمت نماذج الانحدار المتقدمة للبيانات (Panel Data Regression)، على أن "الاستقلالية" و"الخبرة المالية" هما المتغيران الأكثر تأثيراً في جودة الإفصاح البيئي والاجتماعي. كما يلاحظ وجود فجوة بحثية واضحة في ندرة الدراسات التي تناولت "القطاع المصرفي" تحديداً في ظل معايير الاستدامة المعاصرة، وهو ما تسعى الدراسة الحالية لسده من خلال اختبار هذه العلاقة في بيئة تتسم بخصوصية تنظيمية واقتصادية متسارعة.

3. مشكلة الدراسة:

تواجه المصارف التجارية في الوقت الراهن ضغوطاً متزايدة من قبل المستثمرين والجهات التنظيمية والمجتمع ككل، ليس فقط لتقديم أداء مالي قوي، بل لإثبات التزامها بالمسؤولية البيئية والاجتماعية. وقد أدى هذا التحول إلى بروز الإفصاح غير المالي كأداة جوهرية لتعزيز الشفافية والمصادقية في الأسواق المالية. وفي هذا السياق، تقع على عاتق لجان المراجعة مسؤولية جسيمة تتجاوز الرقابة التقليدية، حيث يُنظر إليها كضامن أساسي لجودة وموثوقية المعلومات البيئية والاجتماعية التي يتم الإفصاح عنها، مما يجعل من فاعلية خصائص هذه اللجان حجر الزاوية في بناء الثقة بين المصرف وأصحاب المصالح.

تعد مراجعة وتحليل الأدبيات المحاسبية الحديثة حجر الزاوية في تحديد الفجوات البحثية وصياغة المشاكل العلمية بدقة. وعند النظر في الدراسات السابقة التي تناولت العلاقة بين خصائص لجان المراجعة والإفصاح غير المالي، يتبين وجود تباين واضح وعدم اتساق في النتائج حول طبيعة وحجم هذا التأثير. فبينما خلصت بعض الأبحاث إلى وجود تأثير إيجابي قوي لخصائص مثل الاستقلالية والخبرة المالية لأعضاء اللجنة (Belouadah, 2026; Mohd Razali et al., 2025)، أشارت أبحاث أخرى إلى أن حجم اللجنة أو تكرار اجتماعاتها قد لا يشكل فارقا جوهريا في تعزيز هذا الإفصاح (Olagunju et al., 2023).

يضاف إلى هذا التباين النظري، وجود فجوة مكانية وقطاعية واضحة؛ فأغلب الدراسات السابقة ركزت على قطاعات غير مالية أو طبقت نماذجها في بيانات اقتصادية متباينة مثل نيجيريا وماليزيا ودول الخليج (Akinloye et al., 2025; Almashhadani & Almashhadani, 2023). وتظل هناك حاجة ماسة لاستكشاف هذه العلاقة في القطاع المصرفي تحديداً، لما له من طبيعة تشغيلية وتنظيمية حساسة تجاه قضايا الاستدامة والتمويل الأخضر. كما يمثل السوق التركيبي بيئة خصبة للدراسة نظراً للتغيرات التنظيمية المتلاحقة وسعي المصارف التجارية هناك لمواكبة معايير الإفصاح العالمية، وهو سياق قد تختلف فيه فاعلية خصائص لجان المراجعة مقارنة بالأسواق الأخرى ذات الخصائص الهيكلية المغايرة.

ومن هنا، تركز مشكلة الدراسة على معرفة مدى مساهمة خصائص لجان المراجعة في تعزيز مستويات الإفصاح البيئي والاجتماعي لدى المصارف التجارية المدرجة في تركيا، وذلك وفق التساؤل الرئيس الآتي:

ما هو أثر خصائص لجان المراجعة على مستويات الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للمصارف التجارية المدرجة في سوق الأوراق المالية في تركيا؟

4. أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة بشكل رئيس إلى استكشاف وتحليل طبيعة العلاقة بين خصائص لجان المراجعة ومستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في المصارف التجارية التركية، وينبثق عن هذا الهدف الرئيسي مجموعة من الأهداف الفرعية التالية:

- 1- تقييم مستوى الإفصاح غير المالي: تحديد مدى التزام المصارف التجارية المدرجة في سوق الأوراق المالية في تركيا بالإفصاح عن أنشطتها المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية في تقاريرها السنوية أو تقارير الاستدامة.
- 2- قياس أثر استقلالية لجنة المراجعة: استقصاء ما إذا كان وجود أغلبية من الأعضاء المستقلين في لجنة المراجعة يسهم في تعزيز حيادية وشفافية التقارير البيئية والاجتماعية.
- 3- تحليل دور الخبرة المالية: بيان مدى مساهمة وجود أعضاء ذوي خلفية مالية ومحاسبية في لجنة المراجعة في رفع جودة الإفصاح عن الأداء البيئي والاجتماعي وفهم المخاطر غير المالية.
- 4- اختبار فعالية حجم اللجنة وتكرار اجتماعاتها: التحقق من مدى تأثير الخصائص الهيكلية (الحجم) والنشاط التشغيلي (عدد الاجتماعات) للجنة المراجعة على كثافة ونطاق المعلومات المنشورة حول الاستدامة.
- 5- تقديم توصيات عملية: الخروج بمجموعة من المقترحات العلمية والعملية لواضعي السياسات والجهات الرقابية في تركيا (مثل هيئة أسواق المال) والمصارف التجارية، لتعزيز فاعلية لجان المراجعة بما يخدم أهداف التنمية المستدامة.

5. أهمية الدراسة:

تستمد هذه الدراسة أهميتها من محاولتها الربط بين آليات الحوكمة الداخلية والمتمثلة في لجان المراجعة والتوجهات الحديثة نحو تعزيز المسؤولية البيئية والاجتماعية في واحد من أهم القطاعات الحيوية في تركيا، وتتجلى هذه الأهمية في الجانبين التاليين:

أولاً: الأهمية العلمية: تساهم الدراسة في سد الفجوة البحثية المتعلقة بمدى فاعلية لجان المراجعة في ضبط الإفصاحات غير المالية، خاصة في ظل تضارب نتائج الدراسات السابقة حول أثر خصائص هذه اللجان على جودة التقارير. كذلك تقدم الدراسة إضافة علمية للمكتبة العربية والتركية عبر اختبار قدرة "نظرية الوكالة" و"نظرية أصحاب المصالح" على تفسير دوافع الإفصاح البيئي والاجتماعي في البيئة التنظيمية التركية، والتي

تختلف في خصائصها عن البيئات الغربية. بالإضافة الى ان أهمية الدراسة تتمثل في ندرة الدراسات التي ركزت حصريا على القطاع المصرفي التركي فيما يتعلق بالعلاقة بين لجان المراجعة والمسؤولية الاجتماعية بشقيها الاجتماعي والبيئي، مما يجعل هذه الدراسة مرجعا للباحثين المهتمين بقطاع الخدمات المالية. ثانيا: الأهمية العملية: تزويد الجهات التنظيمية (مثل هيئة أسواق المال ومجلس التنظيم والرقابة المصرفية) بمؤشرات واقعية حول مدى التزام المصارف بالإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، مما يساعد في تطوير معايير الحوكمة الوطنية. كذلك تمكن ادارات المصارف التجارية من فهم الخصائص المثلى التي يجب أن تتمتع بها لجان المراجعة لتعزيز شفافية المصرف أمام المستثمرين والمجتمع، مما ينعكس إيجابا على سمعة المصرف وقيمه السوقية. تساهم الدراسة ايضا في تزويد المستثمرين (سواء المحليين أو الأجانب) في سوق الأوراق المالية التركي والأسواق المشابهة بمعلومات حول دور الحوكمة الداخلية والمتمثل في لجان المراجعة في تقليل المخاطر البيئية والاجتماعية، مما يساعدهم في اتخاذ قرارات استثمارية أكثر استدامة.

6. الإطار النظري للدراسة:

يستند تحليل أثر خصائص لجان المراجعة على مستويات الإفصاح البيئي والاجتماعي إلى تضافر مجموعة من النظريات المحاسبية والاقتصادية التي تفسر دوافع الشركات لتبني ممارسات الشفافية غير المالية، وتوضح كيف تعمل آليات الحوكمة كأداة ضابطة لهذا السلوك.

1.6 المداخل النظرية المفسرة للإفصاح البيئي والاجتماعي

لا يمكن تفسير سلوك الإفصاح في المصارف التجارية بالاعتماد على نظرية واحدة، بل يتطلب الأمر دمجاً لعدة نظريات تتناول العلاقة المعقدة بين الإدارة، والمساهمين، والمجتمع. وتبرز في هذا المجال أربع نظريات أساسية:

1. نظرية الوكالة (Agency Theory):

تتعلق هذه النظرية من افتراض وجود انفصال بين الملكية (المساهمين) والإدارة (الوكلاء)، مما يخلق "تعارضا في المصالح" وحالة من "عدم تماثل المعلومات" (Information Asymmetry). فالإدارة قد تحنّظ بمعلومات جوهرية حول المخاطر البيئية والاجتماعية التي يواجهها المصرف لتحقيق مكاسب قصيرة الأجل. وهنا يبرز دور لجان المراجعة كآلية حوكمة جوهرية لتقليل "تكاليف الوكالة"؛ حيث تقوم اللجنة بمراقبة الإدارة والضغط عليها لزيادة مستويات الإفصاح البيئي والاجتماعي، مما يقلل من فجوة المعلومات ويحمي مصالح المساهمين من المخاطر غير المفصّح عنها (Belouadah, 2026).

2. نظرية أصحاب المصالح (Stakeholder Theory):

توسع هذه النظرية من دائرة المسؤولية لتتجاوز المساهمين لتشمل كافة الأطراف التي تؤثر أو تتأثر بنشاط المصرف (العملاء، الموظفين، الجهات الرقابية، والمجتمع ككل). ووفقا لهذه النظرية، لا تعمل المصارف التجارية في فراغ، بل تستمد نجاحها من قدرتها على تحقيق توازن بين مصالح هذه الأطراف المتعددة. ويعد الإفصاح البيئي والاجتماعي الأداة الرئيسية للتواصل مع أصحاب المصالح وطمأنتهم. وتلعب

لجنة المراجعة دوراً في ضمان أن هذه الإفصاحات تتسم بالدقة والشمولية، وليست مجرد تلميع للصور (Greenwashing)، مما يعزز من ثقة أصحاب المصالح في الأداء المستدام للمصرف (Arslan et al., 2024).

3. نظرية الشرعية (Legitimacy Theory):

تعتمد هذه النظرية على مفهوم "العقد الاجتماعي" المبرم ضمناً بين المؤسسة والمجتمع. لكي يضمن المصرف استمراريته ونموه، يجب أن تتوافق عملياته مع القيم والأعراف المجتمعية السائدة. وإذا استشعر المجتمع أن المصرف يمارس أنشطة ضارة بالبيئة أو يتجاهل البعد الاجتماعي، فإنه يواجه "فجوة شرعية" قد تهدد وجوده. وفي هذا السياق، تستخدم إدارات المصارف التقارير البيئية والاجتماعية كوسيلة للدفاع عن شرعيتها والحصول على "رخصة اجتماعية للعمل". وتكمن أهمية لجنة المراجعة هنا في التحقق من أن استجابة المصرف لهذه الضغوط المجتمعية هي استجابة مؤسسية حقيقية وموثقة (Mohd Razali et al., 2025).

4. نظرية الاعتماد على الموارد (Resource Dependence Theory):

تتظر هذه النظرية إلى مجلس الإدارة ولجانه المنبثقة (بما فيها لجنة المراجعة) كـ "مورد استراتيجي" وليس فقط كأداة رقابية. فأعضاء لجنة المراجعة يجلبون معهم شبكة من العلاقات، والخبرات المتراكمة، والمعرفة العميقة بالتشريعات. هذا التنوع في الموارد البشرية والفكرية داخل اللجنة يسهل على المصرف تبني ممارسات إفصاح معقدة وعالية الجودة تتوافق مع المعايير الدولية للاستدامة، مما يسهل بدوره جذب استثمارات جديدة من صناديق التمويل الأخضر (Belouadah, 2026).

2.6 الإفصاح البيئي والاجتماعي

يُمثل الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية ببُعديها البيئي والاجتماعي (Environmental and Social Disclosure) قناة الاتصال الرئيسية التي تعكس التزام المؤسسات، ولا سيما المصارف، بمسؤولياتها تجاه المجتمع والبيئة. ولم يعد هذا الإفصاح مجرد ممارسة تطوعية، بل أصبح مؤشراً جوهرياً للحكم على جودة الإدارة واستمرارية المؤسسة في ظل التوجهات العالمية نحو الاستدامة.

1. مفهوم الإفصاح البيئي والاجتماعي:

تعددت التعريفات التي وردت في الأدبيات المحاسبية الحديثة لهذا المفهوم، ويمكن استخلاص أبرزها كما يلي:

هو العملية التي تقوم من خلالها الشركات بنشر معلومات (مالية وغير مالية) تتعلق بأنشطتها وتفاعلها مع البيئة الطبيعية والنسيج الاجتماعي المحيط بها، وذلك بهدف إطلاع أصحاب المصالح على مدى وفاء الشركة بالتزاماتها الأخلاقية والقانونية (Arslan et al., 2024).

كذلك ينظر إليه على أنه مكمل للتقارير المالية التقليدية، حيث يغطي الجوانب التي تغفلها لغة الأرقام، مثل التلوث البيئي وحقوق العمال ودعم المجتمع المحلي، مما يساهم في بناء صورة ذهنية إيجابية عن المؤسسة (Almashhadani & Almashhadani, 2023).

2. أهمية الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في القطاع المصرفي:

للمصارف خصوصية تجعل من إفصاحها البيئي والاجتماعي أمراً بالغ الحساسية، وتتمثل أهميته في تعزيز الشفافية ومصادقية التقارير، ويسهم الإفصاح في تقليل فجوة المعلومات بين إدارة المصرف والمستثمرين، مما يقلل من مخاطر الوكالة ويجذب رؤوس الأموال المهمة بالاستثمار المسؤول (Belouadah, 2026). كذلك فيما يخص إدارة المخاطر غير المالية فالمصارف التي تفصح عن معاييرها البيئية والاجتماعية تظهر قدرة أكبر على إدارة مخاطر الائتمان المرتبطة بالمشاريع الملوثة للبيئة، مما يحمي محافظتها الإقراضية (Hunjra et al., 2025). وبنفس الكيفية يساعد الإفصاح عن معلومات المسؤولية الاجتماعية المصارف في الأسواق الناشئة، مثل تركيا، على كسب ثقة المجتمع والجهات التنظيمية، مما يجنبها الضغوط القانونية أو حملات المقاطعة (Mohd Razali et al., 2025).

3. أبعاد الإفصاح البيئي والاجتماعي:

بناء على المعايير الدولية التي أشارت إليها المقالات (مثل GRI)، يتضمن هذا الإفصاح بعدين أساسيين:

البعد البيئي (Environmental): ويشمل الإفصاح عن سياسات ترشيد استهلاك الطاقة والمياه، والتحول نحو الخدمات المصرفية الرقمية لتقليل استهلاك الورق، وتمويل المشاريع الصديقة للبيئة (Green Finance)، والالتزام بالتشريعات البيئية المحلية والدولية (Olagunju et al., 2023).
البعد الاجتماعي (Social): ويركز على الممارسات العادلة تجاه الموظفين (التدريب، المساواة بين الجنسين، السلامة المهنية)، وحماية حقوق المستهلك (الخصوصية والشفافية المالية)، بالإضافة إلى المساهمة في تنمية المجتمع عبر التبرعات والمبادرات التنموية (Akinloye et al., 2025).

4. طرق قياس مستوى الإفصاح البيئي والاجتماعي:

أشارت المقالات المرفقة إلى عدة طرق ومنهجيات علمية لقياس هذا المتغير، وهي:

أسلوب تحليل المحتوى (Content Analysis): وهو الأسلوب الأكثر شيوعاً، حيث يتم فحص التقارير السنوية وتقارير الاستدامة وبناء مؤشر (Index) يتكون من بنود محددة (بيئية واجتماعية). يتم إعطاء درجة (1) إذا تم الإفصاح عن البند، و(0) في حال عدم الإفصاح (Akinloye et al., 2025; Khoiriyah et al., 2022).

قواعد البيانات الدولية (Refinitiv Eikon/Bloomberg): تعتمد بعض الدراسات الحديثة على درجات جاهزة (ESG Scores) مقدمة من وكالات تصنيف دولية، حيث تعكس هذه الدرجات جودة وشمولية الإفصاح بناءً على معايير عالمية صارمة (Belouadah, 2026).

مؤشر مبادرة التقارير العالمية (GRI Index): قياس مدى التزام المصرف بالبنود المحددة في معايير GRI، وهو ما يعطي دلالة على احترافية الإفصاح واتساقه مع الممارسات العالمية (Chulim et al., 2025).

5. محددات الإفصاح ودور لجان المراجعة:

هنا يجب التأكيد على أن الإفصاح عن معلومات المسؤولية الاجتماعية ليس وليد الصدفة، بل هو نتاج لمنظومة حوكمة قوية. وتبرز هنا العلاقة الجدلية؛ فبينما تسعى الإدارة أحيانا للانتقائية في الإفصاح، تتدخل لجنة المراجعة بخصائصها (الاستقلالية، الخبرة، النشاط) لتضمن أن يكون الإفصاح انعكاس صادق للواقع، مما يحقق التكامل بين الأداء المالي والأداء المسؤول (Arslan et al., 2024).

3.6 الخصائص الهيكلية للجان المراجعة وتأثيرها المتوقع

انطلاقاً من النظريات السابقة، لا يمكن للجنة المراجعة أن تمارس دورها الرقابي والتوجيهي بكفاءة ما لم تتوفر فيها خصائص هيكلية وتنظيمية معينة. وتتناول الأدبيات المحاسبية أربع خصائص رئيسية كمتغيرات حاکمة لهذه الفاعلية:

1. استقلالية لجنة المراجعة (Audit Committee Independence): تُعد الاستقلالية حجر

الزاوية في عمل اللجنة. فالأعضاء المستقلون (الذين لا تربطهم صلات مادية أو إدارية بالمصرف) يمتلكون القدرة على تحدي الإدارة التنفيذية بموضوعية ودون محاباة. وتشير الدراسات إلى أن اللجان التي تضم نسبة عالية من الأعضاء المستقلين تكون أكثر حرصاً على حماية سمعة المؤسسة وتقليل المخاطر القانونية، مما يدفعها لإلزام الإدارة بتقديم إفصاحات بيئية واجتماعية شفافة وموثوقة (Akinloye et al., 2025; Chulim et al., 2025).

2. الخبرة المالية والمحاسبية (Financial Expertise): لا تكفي الاستقلالية وحدها إذا غابت

الكفاءة المهنية. يتطلب تقييم تقارير الاستدامة والإفصاحات غير المالية القدرة على قراءة البيانات المعقدة، وربط المخاطر البيئية بالأداء المالي المستقبلي. وجود أعضاء يمتلكون خلفيات محاسبية ومالية قوية يمكن اللجنة من اكتشاف أوجه القصور في أنظمة الرقابة الداخلية المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية، ويضمن توافق الإفصاحات مع الأطر المرجعية العالمية (مثل مبادرة إعداد التقارير العالمية GRI) (Mohd Razali et al., 2025).

3. حجم لجنة المراجعة (Audit Committee Size): يشير حجم اللجنة إلى عدد أعضائها،

وهو سيف ذو حدين. فمن ناحية (وفقاً لنظرية الاعتماد على الموارد)، يوفر الحجم الأكبر تنوعاً في الخبرات ويزيد من سعة اللجنة على مراجعة التفاصيل الدقيقة لتقارير الاستدامة (Hunjra et al., 2025). ومن ناحية أخرى، قد يؤدي الحجم المبالغ فيه إلى مشاكل في التنسيق واتخاذ القرار والتصل من المسؤولية. وقد تباينت نتائج الدراسات في هذا الصدد، مما يستدعي اختباراً بعناية في سياق المصارف التركية (Olagunju et al., 2023).

4. تكرار اجتماعات اللجنة (Meeting Frequency): يعكس عدد اجتماعات اللجنة مستوى

الجهد والنشاط الذي تبذله في أداء مهامها. الإفصاح البيئي والاجتماعي عملية ديناميكية تتطلب متابعة مستمرة لتحديثات القوانين ومراقبة التزام الإدارة بالخطط الموضوعة. فاللجان التي تجتمع بشكل متكرر تكون أقدر على تخصيص وقت كاف لمناقشة القضايا غير المالية وعدم الاكتفاء بالتركيز الحصري على الأرقام المالية النهائية.

7. الفرضيات:

وفقا لما سبق تم صياغة الفرضية الرئيسية للدراسة كما يلي:

"يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لخصائص لجان المراجعة على مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في المصارف التجارية التركية المدرجة في سوق الأوراق المالية بإسطنبول".
وينبثق عنها الفرضيات الفرعية التالية:

الفرضية الفرعية الاولى: "يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لحجم لجنة المراجعة على مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في المصارف عينة الدراسة".

الفرضية الفرعية الثانية: "يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لتكرار اجتماعات لجنة المراجعة على مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في المصارف عينة الدراسة".

الفرضية الفرعية الثالثة: "يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لاستقلالية أعضاء لجنة المراجعة على مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في المصارف عينة الدراسة".

الفرضية الفرعية الرابعة: "يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لتوافر الخبرة المالية والمحاسبية لدى أعضاء لجنة المراجعة على مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في المصارف عينة الدراسة".

8. منهجية الدراسة:

تعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لاختبار العلاقة بين خصائص لجان المراجعة ومستوى الإفصاح البيئي والاجتماعي، حيث يمثل مجتمع الدراسة في المصارف التجارية المدرجة في سوق الأوراق المالية في إسطنبول (Borsa Istanbul) والبالغ عددها 12 مصرفا. وقد تم اختيار هذا المجتمع نظرا للدور الحيوي الذي يلعبه القطاع المصرفي التركي في تبني معايير الاستدامة والحوكمة، ولتوفر البيانات التقريرية اللازمة لفحص المتغيرات البحثية. وتعتمد عملية تجميع البيانات على أسلوب تحليل المحتوى (Content Analysis) للتقارير السنوية وتقارير الاستدامة الصادرة عن هذه المصارف خلال فترة الدراسة، وذلك لاستخراج المعلومات المتعلقة بالمتغيرات المستقلة المتمثلة في خصائص لجان المراجعة وهي: استقلالية أعضاء اللجنة، وحجم اللجنة، وعدد اجتماعاتها السنوية، بالإضافة إلى توافر الخبرة المالية والمحاسبية لدى أعضائها.

وفيما يتعلق بالمتغير التابع، فسيتم قياس مستوى الإفصاح البيئي والاجتماعي من خلال حصر البنود غير المالية المفصّل عنها في التقارير المنشورة، مع الربط بين هذه الإفصاحات وأبعاد المسؤولية الاجتماعية

المعتمدة دولياً. ولضمان دقة النتائج الإحصائية وعزل أثر العوامل الخارجية، تضمنت المنهجية مجموعة من المتغيرات المتحكممة (Control Variables) التي أثبتت الدراسات السابقة أهميتها، وهي حجم المصرف (Bank Size) وعمر المصرف (Bank Age) والرافعة المالية (Financial Leverage)، حيث تلعب هذه العوامل دوراً مؤثراً في قدرة المصرف ورغبته في الإفصاح عن أنشطته غير المالية.

ولتحقيق أهداف الدراسة واختبار فرضياتها، سيتم معالجة البيانات باستخدام حزمة البرامج الإحصائية المناسبة، حيث سيبدأ التحليل بإجراء اختبارات الارتباط (Correlation Analysis) لبيان طبيعة وقوة العلاقة الأولية بين المتغيرات ومنع حدوث مشكلة التعدد الخطي. كما سيتم استخدام نموذج الانحدار الخطي (Linear Regression Analysis) لقياس الأثر المعنوي لخصائص لجان المراجعة على مستويات الإفصاح، وهو ما يمكن الباحث من قبول أو رفض الفرضيات البحثية بناءً على مستوى الدلالة الإحصائية (P-value) ومعاملات التأثير المستخرجة. وتسمح هذه المنهجية المتكاملة بتقديم فهم عميق لمدى مساهمة آليات الحوكمة الداخلية المتمثلة في خصائص لجان المراجعة في تعزيز الشفافية البيئية والاجتماعية داخل القطاع المصرفي التركي، بما يتماشى مع التوجهات العالمية الحديثة في المحاسبة عن الاستدامة.

لتففيذ تحليل الانحدار واستخدام البرنامج الإحصائي SPSS تم اعداد نموذج الدراسة كالتالي:

$$CSR D = \alpha + \beta_1 ACS + \beta_2 ACM + \beta_3 ACE + \beta_4 ACI + \beta_5 Size + \beta_6 Age + \beta_7 Lev + \varepsilon$$

CSR D (Environmental and Social Disclosure): مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للمصارف ببعديها البيئي والاجتماعي في نهاية العام 2024، وتم قياسها كنسبة لما تم الإفصاح عنه فعلاً من معلومات اجتماعية وبيئية الى العدد الكلي من المعلومات التي يجب الإفصاح عنها وفقاً لمؤشر مبادرة التقارير العالمية (GRI Index) والتي كانت 32 بند للإفصاح البيئي و40 بند للإفصاح الاجتماعي بأجمالي 72 بند تمثل معلومات المسؤولية الاجتماعية.

ACS: حجم لجنة المراجعة، تم قياسه بإجمالي عدد أعضاء اللجنة.

ACM: نشاط اللجنة، تم قياسه بعدد الاجتماعات السنوية للجنة.

ACE: الخبرة المالية، نسبة الأعضاء الذين لديهم خلفية محاسبية أو مالية.

ACI: استقلالية لجنة المراجعة، نسبة الأعضاء المستقلين في اللجنة.

Size: حجم المصرف، تم قياسه باللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول.

Age: عمر المصرف، وتمثل في عدد السنوات منذ التأسيس الى سنة الدراسة.

Lev (Leverage): الرافعة المالية، تم الحصول عليها من التقارير السنوية للمصارف.

9. الاختبارات والتحليلات الإحصائية:

لتحقيق أهداف الدراسة واختبار فرضياتها، تم الاعتماد على البرنامج الإحصائي SPSS لإجراء المعالجات التالية:

- تم استخدام الإحصاء الوصفي لتلخيص ووصف البيانات الخاصة بمتغيرات الدراسة. شمل ذلك المتغيرات المستقلة (حجم لجنة المراجعة، نشاطها، استقلالية أعضائها، وخبراتهم المالية)، والمتغير التابع (الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية ويشمل البعدين البيئي والاجتماعي)، بالإضافة إلى المتغيرات المتحكممة (حجم المصرف، عمره، والرافعة المالية). والهدف هنا هو تقديم صورة واضحة عن طبيعة هذه البيانات وتوزيعها لدى المصارف محل الدراسة.

- تم تطبيق اختبار معامل ارتباط بيرسون (Pearson Correlation) لتحديد مدى وجود علاقة خطية بين المتغيرات وقوة هذه العلاقة. تتراوح قيمة المعامل ما بين $(+1)$ و (-1) ؛ حيث تشير القيمة $(+1)$ إلى وجود علاقة طردية قوية، بينما تشير القيمة (-1) إلى وجود علاقة عكسية قوية، مما يساعدنا في فهم الارتباط الأولي بين خصائص لجنة المراجعة ومستوى الإفصاح.

- تم إجراء تحليل الانحدار (Regression Analysis) لاختبار فرضيات الدراسة بشكل نهائي. يهدف هذا التحليل إلى قياس مدى تأثير المتغيرات المستقلة (خصائص لجنة المراجعة) على المتغير التابع (مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية)، مع ضبط تأثير المتغيرات المتحكممة. ومن خلاله، يمكننا معرفة الدلالة الإحصائية لهذا التأثير من عدمه، ومدى قدرة خصائص لجنة المراجعة في حالة وجوده على التنبؤ بمستوى الشفافية والإفصاح في المصارف.

1.9 التحليل الوصفي:

بناء على البيانات الواردة في الجدول رقم (1) الخاص بالإحصاء الوصفي لعينة الدراسة المكونة من 12 مصرفاً تجارياً تركيا، يمكننا تحليل واقع ومستويات المتغيرات كما يلي:

الجدول 1: الإحصاء الوصفي

Descriptive Statistics					
	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
CSRD	12	58%	96%	83.25%	10.323%
ACS	12	2	3	2.08	0.289
ACM	12	4	34	15.83	9.925
ACE	12	50%	100%	93.08%	16.555%
ACI	12	50%	100%	93.08%	16.555%
Size	12	8.0042	9.6121	8.947496	0.6487131
Age	12	40	100	68.58	18.248
Lev	12	3.26	15.28	7.4058	4.15558
Valid N (listwise)	12				

يعكس هذا الجدول الخصائص العامة للمتغيرات المستقلة والتابعة والمتحكممة خلال عام 2024، ويظهر التحليل المتغير التابع الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية (CSRD) بمتوسط الحسابي في المصارف

التركيبة محل الدراسة حوالي 83.25%، وبمدى يتراوح ما بين حد أدنى 58% وحد أعلى 96%. تشير هذه النتيجة إلى وجود مستوى مرتفع جدا من الالتزام بالإفصاح عن المعلومات البيئية والاجتماعية وفقا لمعايير GRI في القطاع المصرفي التركي. ومع ذلك، فإن وجود فجوة بنسبة 38% بين أدنى وأعلى قيمة يوضح تباينا في سياسات الإفصاح بين المصارف، حيث نجد مصارف نموذجية في شفافيتها وأخرى لا تزال في مراحل التطوير.

فيما يخص المتغيرات المستقلة خصائص لجان المراجعة، نلاحظ ان متوسط حجم لجان المراجعة (ACS) بلغ 2.08 عضو، بحد أدنى 2 وأعلى 3 أعضاء. وهذا يعني أن معظم لجان المراجعة في المصارف التركية صغيرة الحجم وتلتزم بالحدود القانونية الدنيا، وتشير النتائج ان نشاط لجان المراجعة (ACM) أظهر تباينا كبيرا في عدد الاجتماعات، بمتوسط 15.83 اجتماعا سنويا، واللافت هنا هو المدى الواسع، حيث نجد لجنة اجتمعت 4 مرات فقط (لقاء واحد كل ربع سنة)، بينما وصل نشاط لجنة أخرى إلى 34 اجتماعا في السنة. هذا التباين (بانحراف معياري قدره 9.925) يشير إلى اختلاف واضح في الدور الرقابي الذي تلعبه هذه اللجان بين مصرف وآخر. المتغيران الخبرة المالية (ACE) والاستقلالية (ACI) حققا نفس النتائج بمتوسط مرتفع قدره 93.08%. تشير هذه النسبة إلى أن الغالبية العظمى من أعضاء لجان المراجعة هم من المستقلين ويتمتعون بخلفيات مالية ومحاسبية قوية، مما يعزز من كفاءة اللجنة الرقابية.

فيما يتعلق بالمتغيرات المتحكممة (الحجم، العمر، الرافعة المالية) يظهر حجم المصرف (Size) بمتوسط اللوغاريتم الطبيعي للأصول 8.947، مع تقارب بين المصارف (انحراف معياري منخفض 0.648)، مما يعني أن العينة متجانسة نسبيا من حيث حجم الأصول. عمر المصرف (Age) بمتوسط 68.58 سنة، مما يدل على أن المصارف محل الدراسة هي مؤسسات مالية عريقة وذات خبرة طويلة في السوق، حيث يصل عمر أقدمها إلى 100 عام. الرافعة المالية (Lev) بلغ متوسطها 7.40، مع وجود تفاوت ملحوظ بين المصارف (من 3.26 إلى 15.28)، مما يعكس اختلاف سياسات التمويل والاعتماد على الديون بين مصرف وآخر.

من خلال ما سبق نلاحظ تمتع المصارف التركية محل الدراسة بمستوى إفصاح عن المسؤولية الاجتماعية متميز يتجاوز الـ 80% في المتوسط. كما تتميز لجان المراجعة فيها بمستويات عالية جدا من الاستقلالية والخبرة الفنية، رغم صغر حجمها. التباين الأبرز كان في "نشاط اللجنة" (عدد الاجتماعات)، وهو ما قد يكون مبررا لاختلاف مستويات الإفصاح التي لاحظناها من خلال الجدول.

2.9 اختبار الارتباط:

الجدول رقم (2) يظهر مصفوفة ارتباط بيرسون (Pearson Correlation) والتي تستخدم لقياس طبيعة العلاقة (طردية أم عكسية) وقوة هذه العلاقة بين متغيرات الدراسة، وبالنظر إلى البيانات الفعلية للمصارف الـ 12 محل الدراسة، نجد ما يلي:

الجدول 2: تحليل الارتباط

Correlations									
		CSRD	ACS	ACM	ACE	ACI	Size	Age	Lev
CSRD	Pearson Correlation	1	-0.069	0.370	-0.113	-0.113	0.517	0.497	0.347
	Sig. (2-tailed)		0.832	0.236	0.726	0.726	0.085	0.100	0.270
	N	12	12	12	12	12	12	12	12

*. Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

1. العلاقة بين خصائص لجان المراجعة والإفصاح (CSRD):

حجم لجان المراجعة (ACS): بلغت قيمة معامل الارتباط (-0.069)، وهي علاقة عكسية ضعيفة جدا وتكاد تكون معدومة. كما أن مستوى الدلالة (Sig. = 0.832) أكبر بكثير من 0.05، مما يعني عدم وجود ارتباط معنوي بين عدد أعضاء اللجنة ومستوى الإفصاح.

نشاط لجان المراجعة (ACM): أظهرت النتائج معامل ارتباط موجب بقيمة (0.370)، وهو ارتباط طردي ضعيف. وبما أن قيمة الدلالة (0.236) أكبر من 0.05، فإن هذا الارتباط لا يعتبر ذا أهمية إحصائية في هذه العينة.

الخبرة المالية (ACE) والاستقلالية (ACI): سجل المتغيران معامل ارتباط سالبا بقيمة (-0.113)، بمستوى دلالة (0.726). وهذا يشير إلى أن زيادة نسبة الخبراء أو المستقلين في اللجنة لم ترتبط بزيادة مستوى الإفصاح لدى هذه المصارف بشكل ملموس إحصائيا.

2. العلاقة بين المتغيرات المتحكممة والإفصاح (CSRD):

حجم المصرف (Size): حقق ارتباطا طرديا متوسطا بقيمة (0.517)، وكان مستوى الدلالة هو (0.085). ورغم أنه أكبر قليلاً من 0.05، إلا أنه يعتبر مؤشرا قويا عند مستوى دلالة 10%، مما يوحي بأن المصارف الأكبر حجما تميل نسبيا لإفصاحات أكثر شمولاً.

عمر المصرف (Age): أظهر ارتباطا طرديا بقيمة (0.497) مع مستوى دلالة (0.100)، مما يعكس ميلا بسيطا لدى المصارف العريقة للاهتمام بالتقارير الاجتماعية والبيئية.

الرافعة المالية (Lev): سجلت معامل ارتباط (0.081)، وهي قيمة ضعيفة جدا ومستوى دلالة (0.803)، ما يعني غياب العلاقة بين هيكل الديون والإفصاح في هذه العينة.

من القيم الواضحة في الجدول رقم 2، نلاحظ أن جميع قيم الدلالة (Sig.) جاءت أكبر من 0.05، وهذا يعني إحصائيا أنه "لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية" بين خصائص لجان المراجعة وبين مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في المصارف التركية محل الدراسة. هذه النتيجة تشير بوضوح إلى أن

مستوى الإفصاح (الذي وجدناه مرتفعاً بمتوسط 83%) قد لا يكون مدفوعاً بخصائص لجان المراجعة بحد ذاتها، بل ربما يعود لعوامل تنظيمية عامة في تركيا، أو التزاماً بمعايير GRI العالمية التي تتبعها المصارف ككيان مؤسسي بغض النظر عن هيكل لجنتها الرقابية.

3.9 تحليل الانحدار واختبار الفرضيات:

في هذا الجزء من الدراسة سيتم اختبار الفرضيات من خلال إجراء اختبار تحليل الانحدار، والذي يقيس قوة العلاقة من جهة بين المتغيرات، والتعرف من جهة أخرى على الدلالة الإحصائية لوجود التأثير من عدمه للمتغيرات المستقلة (خصائص لجان المراجعة) على مستويات الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية كمتغير تابع، وإمكانية التنبؤ بأي تغيرات مستقبلية في مستويات هذا الإفصاح بناءً على التغيرات التي تحدث في خصائص لجان المراجعة. لقد تم إدخال نموذج الدراسة التالي إلى البرنامج الإحصائي SPSS واختباره عند مستوى دلالة 5% ومستوى ثقة 95%:

$$CSR = \alpha + \beta_1 ACS + \beta_2 ACM + \beta_3 ACE + \beta_4 ACI + \beta_5 Size + \beta_6 Age + \beta_7 Lev + \varepsilon$$

وقد كانت النتائج الإحصائية لاختبار الانحدار كما هو مبين في الجدول رقم 3 كما يلي:

لقد أشارت النتائج الإحصائية المستخرجة من جدول المعاملات إلى عدم وجود أي تأثير ذي دلالة إحصائية للخصائص المرتبطة بلجان المراجعة على مستوى الإفصاح في المصارف التجارية التركية محل الدراسة. فيما يخص الجانب الهيكلي والتشغيلي للجان المراجعة، لم تظهر النتائج لحجم لجان المراجعة أي تأثير ذو دلالة إحصائية على مستوى الإفصاح بقيمة دلالة بلغت (0.323)، كما لم يعكس تكرار اجتماعات اللجنة ونشاطها أي أثر معنوي بقيمة (0.642). وتأسيساً على هذه المعطيات، يتم رفض الفرضيتين الفرعيتين الأولى والثانية.

الجدول 2: تحليل الارتباط

Coefficients ^a						
Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	-140.264	98.402		-1.425	0.227
	ACS	11.780	10.468	0.329	1.125	0.323
	ACM	-0.179	0.356	-0.172	-0.503	0.642
	ACE	0.048	0.189	0.077	0.255	0.812
	ACI	-0.078	0.195	-0.125	-0.398	0.711
	Size	21.770	9.479	1.368	2.297	0.083
	Age	-0.133	0.267	-0.235	-0.496	0.646
	Lev	2.548	0.921	1.026	2.766	0.051

أما على صعيد الخصائص الفنية والنوعية، أظهرت النتائج أن متغير استقلالية أعضاء اللجنة لم يحقق تأثيراً معنوياً، حيث بلغت قيمة الدلالة الإحصائية (0.711)، وهو ما ينسحب أيضاً على توافر الخبرة المالية والمحاسبية لدى الأعضاء والذي سجل قيمة دلالة بلغت (0.812). وبناء على ذلك، يتم رفض الفرضيتين الفرعيتين الثالثة والرابعة. مما يقودنا في النهاية إلى رفض الفرضية الرئيسية للدراسة بالكامل، والقول بأنه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لخصائص لجان المراجعة على الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية ببعديها البيئي والاجتماعي في هذه العينة.

في المقابل، أظهرت المتغيرات المتحكمة في النموذج دوراً أكثر وضوحاً في تفسير التباين في مستويات الإفصاح. فقد برز متغير "الرافعة المالية" كأهم العوامل المؤثرة، حيث سجل قيمة دلالة بلغت (0.051)، وهي قريبة جداً من مستوى المعنوية القياسي، وتعد دالة إحصائياً عند مستوى ثقة 90%، مما يشير إلى أن المصارف ذات الاعتماد الأكبر على الديون تميل لزيادة مستوى إفصاحها لطمأننة أصحاب المصالح. كما ظهر لمتغير "حجم المصرف" تأثير إيجابي بدلالة إحصائية بلغت (0.083)، مما يعكس أن المصارف الأكبر حجماً تتعرض لضغوط مجتمعية ورقابية أكبر تدفعها لتعزيز شفافيتها. أما متغير "عمر المصرف"، فلم يسجل أي تأثير يذكر بقيمة دلالة (0.646).

تفسيراً لهذه النتائج، يمكن القول إن لجان المراجعة في المصارف التركية غالباً ما تركز جهودها وخبراتها للتدقيق في المخاطر المالية والتقارير المحاسبية البحتة، بينما يسند ملف الإفصاح عن الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية (وفق معايير GRI) لإدارات أخرى متخصصة. علاوة على ذلك، فإن الارتفاع العام في مستوى الإفصاح لدى العينة (بمتوسط يفوق 83%) قد يكون ناتجاً في المقام الأول عن الامتثال للتشريعات الصارمة المفروضة من البنك المركزي التركي أو سوق الأوراق المالية، وليس انعكاساً مباشراً لخصائص أو قرارات لجنة المراجعة بحد ذاتها.

10. مناقشة النتائج والتوصيات:

خلصت الدراسة الحالية من خلال تحليل البيانات المالية وغير المالية لـ (12) مصرفاً تجارياً تركيا لعام 2024، إلى عدم وجود تأثير ذي دلالة إحصائية لخصائص لجان المراجعة (الحجم، النشاط، الاستقلالية، الخبرة المالية) على مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية. وتكشف هذه النتائج عن تباين واضح مع الأدبيات السابقة؛ حيث اختلفت مع نتائج دراسة (Belouadah, 2026) ودراسة (Akinloye et al., 2025) اللتين أكدتا على الدور الجوهرى للاستقلالية والخبرة في تعزيز الإفصاح. كما تعارضت النتائج مع دراسة (Appuhami & Tashakor, 2017) التي رأت في نشاط اللجنة وحجمها محركاً للشفافية.

في المقابل، اتفقت الدراسة الحالية مع دراسة (Olagunju et al., 2023) ودراسة (Qaderi et al., 2020) في أن الخصائص الهيكلية للجان المراجعة قد لا تكون هي المؤثر المباشر على الإفصاح في الأسواق الناشئة. ويعزى هذا التباين في البيئة التركية إلى أن المصارف قد حققت بالفعل مستويات إفصاح

مرتفعة (بمتوسط 83.25%) نتيجة الامتثال الصارم لمعايير التقارير العالمية (GRI) والضوابط الرقابية الوطنية، مما جعل دور لجان المراجعة يتركز بشكل أكبر على الرقابة المالية التقليدية، بينما أصبحت المسؤولية الاجتماعية "ثقافة مؤسسية" تلتزم بها المصارف ككيان متكامل بغض النظر عن تباين خصائص لجانها. كما أثبتت الدراسة أن المتغيرات المتحكمة (حجم المصرف والرافعة المالية) هي الأكثر قدرة على تفسير التوجه نحو الإفصاح، وهو ما يتفق مع التوجه العام للدراسات السابقة التي تربط بين حجم المؤسسة وضغوط أصحاب المصالح.

بناء على النتائج التي تم التوصل إليها، يمكن صياغة التوصيات التالية:

ضرورة تفعيل دور لجان المراجعة في الجوانب غير المالية، بحيث تتضمن مهامها المراجعة الدقيقة لتقارير الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية (GRI)، وضمان عدم اقتصار دورها على الرقابة المحاسبية البحتة. ينبغي على المصارف تعزيز لجان المراجعة بأعضاء يمتلكون خبرات مزدوجة تجمع بين المعرفة المالية والمعرفة بمعايير الاستدامة والبيئة (ESG)، لضمان جودة ومصادقية الإفصاحات المقدمة للجمهور. بما أن النتائج أظهرت أن "الحجم" هو المحرك الرئيسي للإفصاح، نوصي الجهات الرقابية بتقديم حوافز أو وضع ضوابط تشجع المصارف الأصغر حجماً على تبني معايير إفصاح مشابهة للمصارف الكبرى لتعزيز الشمولية في السوق.

ضرورة ربط مؤشرات الأداء الاجتماعي والبيئي بنظام الرقابة الداخلية الذي تشرف عليه لجنة المراجعة، لتحويل الإفصاح من مجرد التزام بالمعايير الدولية إلى أداة رقابية تقيس أداء المصرف في مواجهة المخاطر غير المالية.

11. الخلاصة:

تمثلت مشكلة الدراسة في التساؤل حول مدى فاعلية الدور الرقابي الذي تلعبه لجان المراجعة في المصارف التجارية التركية في تعزيز مستويات الشفافية والإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية. ففي ظل التوجه العالمي المتزايد نحو معايير الاستدامة (ESG)، يبرز تساؤل جوهري: هل الخصائص الهيكلية والفنية للجان المراجعة (كالحجم، والنشاط، والاستقلالية، والخبرة المالية) تنعكس إيجاباً على حجم وجودة المعلومات البيئية والاجتماعية التي تقص عنها المصارف؟

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، حيث شملت العينة (12) مصرفاً تجارياً وتنموياً مدرجاً في سوق الأوراق المالية بإسطنبول لعام 2024. تم قياس المتغير التابع (الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية) بناءً على مؤشر مكون من (72) بنداً مستمداً من معايير المبادرة العالمية للتقارير (GRI) ببعديها البيئي والاجتماعي. وتم استخدام البرنامج الإحصائي (SPSS) لتطبيق أساليب الإحصاء الوصفي، ومعامل ارتباط بيرسون، وتحليل الانحدار المتعدد لاختبار فرضيات الدراسة، مع ضبط أثر المتغيرات المتحكمة (حجم المصرف، عمره، والرافعة المالية).

أظهرت النتائج أن المصارف التركية تتمتع بمستوى مرتفع جدا من الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، حيث بلغ المتوسط الحسابي للعينة (83.25%)، مما يعكس التزاما مؤسسيا قويا بمعايير الاستدامة الدولية. كشف تحليل الانحدار عن عدم وجود تأثير ذي دلالة إحصائية لأي من خصائص لجان المراجعة (الاستقلالية، الخبرة المالية، الحجم، والنشاط) على مستوى الإفصاح. وبناء عليه، تم رفض الفرضية الرئيسية للدراسة وجميع فرضياتها الفرعية عند مستوى معنوية (0.05). في حين وجد أن الرافعة المالية وحجم المصرف كمتغيرات متحكمات هما الأكثر تأثيرا في تفسير التباين في مستويات الإفصاح، حيث أظهرت النتائج علاقة طردية دالة إحصائيا (عند مستوى 0.10)، مما يشير إلى أن المصارف الأكبر حجما والأكثر مديونية تميل لزيادة إفصاحاتها لطمأننة أصحاب المصالح.

12. المراجع:

- Akinloye, J. A., Adebayo, A. O., Olowookere, J. K., & Ibrahim, J. (2025). Effect of audit committee characteristics on corporate social responsibility disclosures of listed banks in Nigeria. *Lafia Journal of Economics and Management Sciences*, 10(2), 198–218. <https://doi.org/10.70118/lajems-10-2-2025-010>
- Almashhadani, M., & Almashhadani, H. A. (2023). The impact of audit committee characteristics on corporate social responsibility. *International Journal of Scientific and Management Research*, 6(9), 93–108. <http://doi.org/10.37502/IJSMR.2023.6907>
- Appuhami, R., & Tashakor, S. (2017). The impact of audit committee characteristics on CSR disclosure: An analysis of Australian firms. *Australian Accounting Review*, 27(4), 400–420. <https://doi.org/10.1111/auar.12170>
- Arslan, H. M., Mubeen, M., Chen, S., Naseer, K., & Yaseen, S. (2024). Audit committee characteristics and sustainability disclosures - A meta-analytical perspective. *Pakistan Journal of Commerce and Social Sciences*, 18(4), 1032–1064.
- Belouadah, F. (2026). The role of audit committee characteristics in enhancing the quality of ESG accounting disclosures: Panel data evidence from Saudi-listed firms. *Journal of Risk and Financial Management*, 19(3), 223. <https://doi.org/10.3390/jrfm19030223>
- Buallay, A. M., & Aldhaen, E. S. (2019). The relationship between audit committee characteristics and the level of sustainability report disclosure. In 17th Conference on e-Business, e-Services and e-Society (I3E) (pp. 492–503). Springer. https://doi.org/10.1007/978-3-030-02131-3_44
- Chulim, F. R., Nurullah, A., & Patmawati, P. (2025). The influence of the audit committee characteristics and institutional ownership on sustainability report disclosure. *Maksimum: Media Akuntansi Universitas Muhammadiyah Semarang*, 15(2), 216–227. <https://doi.org/10.26714/mki.15.2.2025.216-227>
- Hunjra, A. I., Hashim, H. A., Alahdal, W. M., & Mehmood, R. (2025). Corporate governance, audit committee characteristics and corporate social responsibility: Moderating role of family ownership. *Journal of Financial Reporting and Accounting*. <https://doi.org/10.1108/JFRA-05-2025-0362>

-
- Khoiriyah, M., Zarefar, A., Afifah, U., & Oktari, V. (2022). The role of audit committee in corporate sustainability disclosure. *Jurnal Studi Akuntansi dan Keuangan*, 5(2), 167–179.
- Olagunju, A., Shittu, R. M., Oladejo, T. M., Akinola, A. O., Nwikipasi, N. N., & Obiosa, R. T. (2023). Audit committee characteristics and environmental disclosure among Nigeria listed non-financial firms. *International Journal of Disclosure and Governance*, 20, 113–128. <https://doi.org/10.1057/s41310-021-00131-3>
- Qaderi, S. A., Alhmoud, T. R., & Ghaleb, B. A. A. (2020). Audit committee features and CSR disclosure: Additional evidence from an emerging market. *International Journal of Financial Research*, 11(5), 226–237. <https://doi.org/10.5430/ijfr.v11n5p226>
- Razali, M. W. M., Fauzan, N. F., Joseph, C., Yau, D. L. I., & Hassan, N. A. (2025). Audit committee characteristics and environmental disclosure practices: Insights from Malaysian listed firms. *Edelweiss Applied Science and Technology*, 9(2), 231–243. <https://doi.org/10.55214/25768484.0912.4460>
- Song, B. (2022). The influence of audit-committee characteristics on the association between corporate social responsibility and earnings quality. *Sustainability*, 14(17), 10496. <https://doi.org/10.3390/su141710496>